

حفل افتتاح مؤتمر الكويت للشفافية
كلمة صلاح محمد الغزالي
رئيس جمعية الشفافية الكويتية
رئيس اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر

- ممثل راعي الحفل حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت .. معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الشيخ صباح الخالد الصباح
- الرئيس التنفيذي لمنظمة الشفافية الدولية السيد ديفيد نوسباوم والسادة أعضاء مجلس ادارة منظمة الشفافية الدولية.
- ضيوف مؤتمر الكويت للشفافية من الدول الصديقة والشقيقة
- الاخوة والأخوات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

لقد جاء التخطيط لتنظيم هذا المؤتمر لتدشين مرحلة كويتية جديدة في تعزيز الشفافية ومناهضة الفساد، مرحلة على مستوى العهد الجديد في الدولة، ومرحلة على مستوى دور جديد للمجتمع المدني بدعم وموازرة من كل مكونات المجتمع، ومرحلة على مستوى منظمة الشفافية الدولية التي لن تألوا جهدا في تعزيز الشفافية بدولة الكويت من خلال التعاون مع جمعية الشفافية الكويتية.

إن لمشاركة المجتمع المدني في عملية الإصلاح بشكل عام ولتعزيز الشفافية ومناهضة الفساد بشكل خاص دور كبير في النهضة والتنمية في مختلف بلدان العالم، ونود هنا أن نسجل الشكر والتقدير للقائمين على "منظمة الشفافية الدولية" التي تأسست في جمهورية ألمانيا الاتحادية في العام 1993م، والتي كان لها دور كبير ومؤسس لتعزيز قيم الشفافية في مختلف دول العالم، وبالأخص رئيسها المؤسس السابق الألماني السيد بيتر آيجن والذي تولى رئاسة المنظمة منذ 1993 إلى 2005م، متمنين التوفيق في إكمال المسيرة لخليفته الكندية السيدة هوجت لابليل، ليمتد تأثير الشفافية الدولية في مختلف دول العالم حيث بلغ شركاءها أكثر من 90 دولة، ومنها دول عربية وهي المغرب وفلسطين ولبنان والجزائر والأردن والبحرين ومصر واليمن والعراق.. آمليين أن نرى مزيدا من الشركاء في الدول العربية الباقية وبالأخص في دول الخليج العربية.

السيدات والسادة:

أن سياستنا في العمل هي الحرص على الانحياز مع الإصلاح ودعم كل ما يعززه، والوقوف ضد الفساد وكل ما يقلص من انتشاره.. دون النظر الى الأشخاص.. كما أننا نتحرك ضد كل أشكال الفساد بالوسائل القانونية المتاحة، في السلطة التشريعية، وفي السلطة التنفيذية

وفي جميع مناحي الحياة العامة.. في محاولة لنكون صوت المجتمع المدني في قضايا الإصلاح بالدولة.

أنا في جمعية الشفافية الكويتية نتطلع في القادم من الأيام الى تعاون مختلف الأطراف معنا في تعزيز الشفافية ومناهضة الفساد، بدء من السلطة التنفيذية ممثلة بكافة الأجهزة الحكومية، ومرورا بالسلطة التشريعية ممثلة بكل أعضاء مجلس الأمة، وانتهاء بالسلطة القضائية ذاك الحارس الأمين على المسيرة الدستورية والقانونية للدولة، ولا ننسى دور السلطة الرابعة "الإعلام الكويتي" العام والخاص الذي له دور هام في دعم عملية الإصلاح.. وقد خصصنا السلطة التنفيذية ابتداءً لأن عليها الدور الأكبر في هذه المهمة الشاقة للتعاون معها بالاستجابة الى مطالبنا الاصلاحية والأخذ بدراساتنا العلمية وقبول مشاركاتنا في تعزيز الشفافية ومناهضة الفساد في كافة الأنشطة التي تعني المجتمع.

إن بداية الإصلاح الوطني، وأولى خطواته في طريق مناهضة الفساد.. هو الاعتراف به، ولعل مؤشر مدركات الفساد لعام 2006م قد بين أن ترتيب دولة الكويت هو 46 من مجموع 163 دولة حول العالم تم دراسة مدركات الفساد فيها، وأن ترتيب دولة الكويت على مستوى دول الخليج العربية هو الخامس من بين ست دول خليجية، وأن ترتيبنا السادس من 19 دولة

عربية.. كما أن الدرجات التي حصلت عليها الكويت هي 4.8 من 10 درجات.. وهو ما يدل على أن مدركات الفساد في دولة الكويت متواضعة، ونحتاج إلى جهود كبيرة ومتواصلة للارتقاء بأدائها إلى مستوى الدول المتقدمة في العالم.

وحتى نكون أكثر وضوحاً وشفافية، فإن الوضع الحالي لمستوى الفساد في الكويت لا يحتمل التصدي له أي تأخير، كما لا يقبل المزايدات على بعضنا، ولا تفيد معه المجاملات، فهي مسيرة دولة، ونهضة أمة، وكل ما يعرقل مسيرتها يجب التصدي له بكل حزم، ليس لأن الفساد يهدد التنمية فحسب، بل لأن الفساد يهدد الدولة.

إن دولة الكويت في سعيها لمناهضة الفساد بحاجة إلى إستراتيجية وطنية يشارك في إعدادها وفي متابعة تنفيذها كل مكونات الدولة، في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام الحر، وهذا أمر لن يتم إلا في حال تبنيه من أعلى المستويات بالدولة.

إن مصادقة دولة الكويت على (قانون اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد) هو بداية صحيحة للمسير في اتجاه الإصلاح الوطني المنشود، لذلك نأمل من السلطة التنفيذية البدء سريعاً، وبدعم من السلطة التشريعية، على تنفيذ الالتزامات كافة المترتبة على تصديق

الاتفاقية، وأبرزها تشكيل هيئة أو أكثر لمحاربة الفساد وفق ما جاء بالاتفاقية، وعليه فلا بد من الإسراع في إنشاء (هيئة مكافحة الفساد) المتخصصة في محاربة الفساد المالي، وكذلك (هيئة الرقابة الإدارية) للتصدي للفساد الإداري في المؤسسات الحكومية.

كما أن إقرار (قانون الكشف عن الذمة المالية) للمسئولين بالدولة يشكل مفصلاً مهماً في محاربة الفساد المالي والإداري وحتى السياسي.. والعمل على مراجعة النظم المعنية بأملاك الدولة وتطويرها بما يكفل حفظ المال العام من النهب والتنفع غير المشروع.. والعمل على مراجعة نظم مشتريات الدولة كافة وتطويرها بما يكفل حفظ المال العام.. كلها من شأنها أن تحفظ لنا الكويت جميلة مشرقة دوماً بإذن الله.

أما على مستوى "الوقاية" فإننا نتطلع إلى أن تقوم السلطة التنفيذية بالعمل على إلزام مؤسسات التربية والتعليم الحكومية على تدريس الإصلاح وتعزيز الشفافية وتنمية قيمة مناهضة الفساد.. كما نتطلع إلى العمل على إلزام وزارة الإعلام العمل على محاربة كافة أشكال الفساد من خلال البرامج الإخبارية والإنتاج التلفزيوني.

إن مشتريات الدولة هي المكان الأبرز لوجود أي مثالب أو جرائم مالية ترتكب بالدولة، لذلك أعلننا عن

تشكيل فريق عمل لدراسة "تعزيز الشفافية في المناقصات الحكومية" ، للتأكد - علميا- من خلو طبيعة أعمال "لجنة المناقصات المركزية" من الثغرات، ومدى استجابة قانون اللجنة للمستجدات الحديثة والأعمال المتعددة التي تحتاجها البلاد.. نأمل من الجهات المعنية بالدولة الاستماع لرأي المجتمع المدني في هذا الشأن.

كما أننا مطالبون - كدولة - أن يكون القضاء الكويتي الحصن المنيع والملاذ الآمن ضد أي جرائم مالية وإدارية ترتكب من أي طرف كان، لنوفر له كل الإمكانيات التي تحصن أحكامه وتسرع إجراءاته ، وتسهل من اللجوء إليه، وتحمي من الساعين إلى العبث بسلطاته.. كما نريد أن نرى مسئولين أخطئوا بحق الدولة وماله العام ومصالحها الإدارية يحالون إلى القضاء وينالون جزائهم حتى يكونوا عبرة لغيرهم.. لتسود هيبة الدولة، ويتعزز احترام القانون، ويتساوى الجميع تحت سقفه، ويعرف المواطن والمقيم ما له من حقوق وما عليه من واجبات.

كما أننا كمجتمع مدني، يسوعنا ما نراه من سوء لاستخدام السلطة لمصالح شخصية داخل المؤسسة النيابية، فأصبح البرلمان المعني بالرقابة على الأداء الحكومي بحاجة إلى رقابة شعبية على أداء أعضائه، لذا فإننا نناشد المخلصين من أبناء السلطة التشريعية،

وهم الأغلبية، أن يعملوا على سن التشريعات التي تقلص من استخدام النفوذ لمصالح شخصية وفئوية، حتى ولو كان على حساب النفس، دفعا بمصالح الدولة إلى العلياء.

وفي الختام

لا يسعني الا أن أسجل شكر وتقدير جمعية الشفافية الكويتية، واللجنة المنظمة العليا للمؤتمر الى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت على رعايته الكريمة لهذا المؤتمر، وإلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الشيخ صباح الخالد الصباح على حضوره الشخصي، وإلى منظمة الشفافية الدولية على مشاركتنا في هذا المجهود الوطني.. وشكرا لكل الجهات التي قدمت الرعاية المادية للمؤتمر.. وشكرا لكافة أعضاء اللجنة المنظمة العليا واللجان العاملة بالمؤتمر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته